الأمم المتحدة
S/2015/199
مجلس الأمن
Distr.: General
20 March 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تولت جمهورية الصين الشعبية رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٤. وقد أُعد تقييم لأعمال المجلس تحت إشرافي وبالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليو جيي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

160415 130415 15-04525 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الصين (شباط/فبراير ٢٠١٥)

مقدمة

خلال فترة تولي الصين رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٥، عقد المجلس ٣٥ جلسة من الجلسات العلنية وجلسات المشاورات غير الرسمية، واتخذ ٧ قرارات ووافق على بيانين رئاسيين و ١٥ بيانا صحفيا.

أفريقيا

بوروندي

في ١٨ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/6) بشأن بوروندي. ورحب المجلس بالتقدم الكبير الذي أحرزته بوروندي منذ اعتماد اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠، ولا سيما على صعيد إعادة الأمن والاستقرار إلى البلد، غير أنه لاحظ أنه لا تزال هناك تحديات يتعين التغلب عليها من أجل كفالة ألا ينعكس مسار التقدم الكبير الذي تحقق، وخاصة في سياق انتخابات عام ٢٠١٥. ورحب المجلس بنشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وشدد على ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وشركاء بوروندي في التنمية، دعمهما لعملية ترسيخ دعائم السلام والتنمية الطويلة الأجل في بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٦ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“، الأولى قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفي لادسو، بشأن أعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والثانية قدمتها الأمينة العامة المساعدة ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كيونغ - وا كانغ، بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدم السيد لادسو إحاطة إلى المجلس بشأن مقترح الأمين العام بزيادة عدد الأفراد النظاميين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقدمت السيدة كانغ إحاطة إلى المجلس بشأن البعثة الميدانية التي قامت بها مؤخرا إلى جمهورية أفريقيا

الوسطى، حيث لا تزال الحالة الإنسانية بالغة السوء. ودعت إلى زيادة الدعم الدولي والمساعدة لأغراض الإغاثة الإنسانية، مع التأكيد على أهمية استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء البلد. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء الوضع العام في البلد كما أعربوا عن دعمهم القوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا.

غينيا - بيساو

في ٥ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقدم الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو، ميغيل تروفوادا، ورئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، أنطونيو دي باتريوتا، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في غينيا - بيساو. وشارك ممثلو غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وأدلوا ببيانات. وقال السيد ترافودا إن الحكومة الجديدة في غينيا - بيساو قد عملت جاهدة من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية. واقترح أن يؤيد المجلس قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا القاضي بتمديد ولاية بعثتها في غينيا - بيساو إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لمدة ستة أشهر. وبالنظر إلى ما أفادته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أنها واجهت صعوبات فيما يتعلق بقدرتها على مواصلة تحمل العبء المالي للبعثة بمفردها، كان من الضروري الحصول على دعم من الشركاء الآخرين. وأفاد أيضا بأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو قام بدور هام في مساعدة السلطات في غينيا - بيساو في تعزيز الحوار السياسي الجامع والمصالحة الوطنية وفي مكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وشدد السيد باتريوتا على أن البلد سوف يحتاج إلى دعم قوي من الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، لتنسيق الدعم الدولي وتركيزه على أولويات الحكومة.

وأثناء المشاورات المغلقة التي أعقبت الإحاطة، أشاد أعضاء المجلس بحكومة غينيا - بيساو لما قطعته من خطوات باتجاه تحقيق السلام الدائم، وأعربوا عن دعمهم لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعن ترحيبهم بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب المتكامل لمدة ١٢ شهرا، حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦.

وفي ١٨ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٧٩ (٢٠١٤) الذي ينص على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لمدة ١٢ شهرا.

مالي

في ٦ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/5) حثّ فيه حكومة مالي والأطراف المالية ذات الصلة على أن تقوم، دون تأخير، باستئناف عملية التفاوض بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة، ودعاهما إلى التفاوض بجدية وحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع، مع احترام سيادة دولة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وأعرب المجلس أيضا عن كامل تأييده للممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكرر الإعراب عن إدانته الشديدة للهجمات الموجهة ضد البعثة، وشدد على أن الممثل الخاص للأمين العام والبعثة ينبغي أن يضطلعا بدور قيادي، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، في دعم التوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع تبرمه الأطراف المالية في المستقبل والإشراف على تنفيذه.

ليبيا

في ١٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في ليبيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون. وأدان السيد ليون بأقوى العبارات الأعمال المروعة والوحشية التي ارتكبها الإرهابيون في ليبيا في الأيام والأسابيع الأخيرة، ودعا إلى وضع استراتيجية فعالة للتصدي للتهديدات المتنامية التي تشكلها الجماعات الإرهابية. ورحب بالجولة الجديدة من الحوار السياسي التي عقدت في غدامس ودعا إلى عقد الاجتماع المقبل قريبا من أجل وضع اللمسات الأخيرة على تشكيل حكومة وحدة وطنية وعلى وضع ترتيبات أمنية.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت ذلك الاجتماع، أدان أعضاء المجلس عملية القتل الوحشي التي أودت بحياة ٢١ مواطنا مصريا في ليبيا وأعربوا عن تعازيهم لمصر حكومة وشعبا. ودعا أعضاء المجلس إلى التصدي للتهديد الإرهابي في ليبيا، وحثوا جميع الأطراف في ليبيا على مواصلة الحوار والمشاركة من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية. وأبدى بعض أعضاء المجلس حذرا إزاء رفع حظر الأسلحة المفروض على الحكومة الليبية ودعوا لجنة الجزاءات إلى إيجاد حل، وأكد بعض الأعضاء أهمية الاستماع إلى شواغل البلدان في المنطقة.

السلام والأمن في أفريقيا

في ١٠ شباط/فبراير، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“، عن زيارته إلى بوركينا فاسو وتوغو وغانا. وقال السيد فيلتمان إنه ناقش الأعمال التحضيرية للانتخابات

العامة في البلدان الثلاثة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مع الرؤساء الثلاثة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، وأكد من جديد أن الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة التقنية لإجراء الانتخابات. وسلط السيد فيلتمان الضوء على الأوضاع الأخيرة في بوركينا فاسو وشدد على أن الأمم المتحدة سوف تواصل دعم السلطات الانتقالية في البلد. وعقب جلسة الإحاطة، شدد بعض أعضاء المجلس على أهمية عقد انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في بلدان غرب أفريقيا. كذلك ناشدوا المجتمع الدولي مساعدة البلدان الأفريقية على التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

الصومال

في ١٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في الصومال. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس كاي، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير مامان سيديكو. وقال السيد كاي إنه في حين شهد عام ٢٠١٤ تقدما هاما على صعيد الحملة ضد حركة الشباب وعملية تشكيل الدولة وإنشاء بعض المؤسسات الرئيسية في الصومال، ثمة حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم ويجب أن يكون عام ٢٠١٥ هو عام النظام الاتحادي وتحقيق النتائج. ويجب أن تظل الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون متحدين وملتزمين بالسلام والأمن والتنمية في الصومال. وقال السيد سيديكو إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي قد بدآ عمليات هجومية تكللت بالنجاح في عام ٢٠١٤ وكان نتيجتها استعادة ١٦ بلدة. وسوف يستمران في إضعاف قدرات حركة الشباب في عام ٢٠١٥.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت تلك الجلسة، دعا أعضاءُ المجلس المجتمعَ الدولي إلى مواصلة مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على الدفع قدما بالعملية السياسية، والقضاء على التهديد الذي تشكله حركة الشباب، وتحسين الحالة الإنسانية وتعزيز بناء السلام والتنمية المستدامة.

وفي ٥ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11769) بشأن الصومال. وشجع أعضاء المجلس القيادة السياسة بجميع أطيافها في الصومال على بذل المزيد من الجهود للعمل معا من أجل تشكيل حكومة شاملة وتمثيلية. وأكد الأعضاء تصميمهم على مواصلة دعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على التهديد الذي تشكله حركة الشباب وتهيئة مناخ مؤات لبناء السلام والتنمية المستدامة في الصومال. كما أشاروا إلى دعمهم الكبير لشعب الصومال ولحكومة الصومال الاتحادية، في إطار نهج مستمر ومتكامل.

وفي ١٠ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11773) بشأن الصومال. ورحب أعضاء المجلس بالموافقة على قائمة مجلس الوزراء الصادرة عن البرلمان الاتحادي للصومال في ٩ شباط/فبراير. وشددوا على ضرورة إسراع الحكومة الاتحادية في تنفيذ العناصر الأساسية من ''رؤيتها لعام ٢٠١٦''. وشدد الأعضاء على أهمية أن تتسم الحكومة الاتحادية في الصومال بالوحدة السياسية والشمول والاستقرار، من أجل إحراز تقدم سريع بشأن تحقيق الأهداف لشعب الصومال.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11791) بشأن الصومال. وأدان أعضاء المجلس بشدة الهجوم الذي نفذته حركه الشباب في ٢٠ شباط/فبراير على فندق ''سنترل هوتيل'' في مقديشو، والذي تسبب في مقتل وإصابة العديد من الصوماليين الأبرياء، بمن فيهم مسؤولون حكوميون وأعضاء في البرلمان، بالإضافة إلى موظفين في الفندق. وأعربوا لأسر الضحايا الذين كان الكثير منهم مجتمعين لأداء صلاة الجمعة وكذلك إلى شعب الصومال جمهورية الصومال الاتحادية وحكومته، عن عميق تعاطفهم وأصدق تعازيهم. وكرر الأعضاء تأكيد دعمهم إلى جميع الجهات الفاعلة العاملة على تحقيق المزيد من السلام والاستقرار في الصومال، بما في ذلك كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الصومال/إريتريا

في ٢٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، السفير رافائيل داريو راميريز كارينيو، الممثل الدائم للجمهورية فنزويلا البوليفارية، بشأن عمل اللجنة. وقدم رئيس اللجنة تقريرا عن المشاورات غير الرسمية التي عقدتها لجنة الجزاءات في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، إضافة إلى أولويات العمل الذي يقوم به فريق الرصد. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعمل اللجنة وفريق الرصد التابع لها، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السودان/جنوب السودان

في ٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، السفير رافائيل داريو راميريز كارينيو، الممثل الدائم للجمهورية فنزويلا البوليفارية، بشأن عمل اللجنة. وقدم السفير راميريز تقريرا إلى المجلس عن مناقشات اللجنة بشأن التقرير النهائي

المقدم من فريق الخبراء التابع لها (انظر S/2015/31) وكذلك عن الأنشطة المقررة اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعمل الذي يقوم به رئيس اللجنة وفريق الخبراء التابع لها، ودعوا إلى زيادة التعاون بين حكومة السودان واللجنة، وكذلك فريق الخبراء التابع لها.

وفي ١٢ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٠ (٢٠١٥) الذي ينص على تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٦.

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

في ١٠ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته إلى إحاطة قدمها إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأشار السيد لادسو إلى أنه لم يتحقق تقدم ملموس خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن آليات مثل لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، وآلية رصد الحدود المشتركة والتحقق منها، والآلية السياسية والأمنية المشتركة، لا تزال في حالة جمود. وقد سجلت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عدة أنشطة إجرامية ارتُكبت ضد المجتمعات المحلية في أبيي وموظفي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأسفرت عن خسائر في الأرواح وإصابات وخسائر وأضرار في الممتلكات. وأوصى الأمين العام في تقريره إلى المجلس (S/2015/77) بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة أربعة أشهر أخرى. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تعثُّر الجهود التي تبذلها الأطراف لتسوية مسألة أبيي، وإزاء الفراغ الذي تعانيه أبيي في ما يتعلق بالإدارة العامة وسيادة القانون، والخطر الأمني المتزايد الناجم عن النزاعات المجتمعية والأنشطة الإجرامية، وهو ما من شأنه أن يزيد من مفاقمة الحالة الأمنية والإنسانية المثيرة للقلق في أبيي. وناشدوا حكومتي السودان وجنوب السودان المسارعة بإحياء عمل لجنة الرقابة المشتركة في أبيي بلا شروط مسبقة، وأعربوا عن اعتراضهم على أي إجراءات انفرادية من شأنها أن تزيد من سوء العلاقات بين القبائل. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن تقديرهم ودعمهم القوي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في التنفيذ الفعال لولايتها.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

في ٢٤ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، استمع خلالها أعضاء المجلس إلى إحاطة من إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وإيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان. وشارك الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة في جلسة الإحاطة المفتوحة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وأشار السيد لادسو إلى أن الحالة الأمنية في جنوب السودان تظل مثيرة للقلق، في ظل العديد من الانتهاكات المسجلة والمؤكدة لاتفاق وقف أعمال القتال، وهو ما يعبر تعبيرا مباشرا عن استمرار افتقار الأطراف إلى الإرادة السياسية لأخذ المفاوضات على محمل الجد وتقديم ما يلزم من تنازلات خلال محادثات السلام في أديس أبابا. وقال إن ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز جهود الوساطة وإلى فرض عقوبات على الأطراف. وقدم السيد سيمونوفيتش إحاطة إلى المجلس عن آخر بعثة ميدانية قام بها إلى جنوب السودان، حيث استمرت الزيادة في أعداد النازحين داخليا واللاجئين وحيث لقي آلاف المدنيين الآخرين حتفهم وارتُكب المزيد من انتهاكات القانون الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان من قِبَل كلا الطرفين. وشدد على أنه من فائق الأهمية أن يُبقي المجلس مسألة المساءلة قيد نظره. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وعن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية المقلقة في جنوب السودان، وحثوا الطرفين على الوقف الفوري للعنف والمشاركة في محادثات السلام بحسن نية. وأشار بعض الأعضاء إلى الضرورة الملحة لأن يمارس المجلس الضغط على الطرفين المتحاربين، لكي يتوصلا إلى اتفاق نهائي بحلول الأجل النهائي الذي حددته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بحلول ٥ آذار/مارس. وعمَّم أحد الأعضاء على المجلس مشروع قرار بشأن فرض نظام جزاءات محددة الهدف على جنوب السودان.

الشرق الأوسط

لبنان

في ٤ شباط/فبراير، ناقش مجلس الأمن في إطار البند المعنون ''مسائل أخرى'' الحالة في لبنان. وبعد الاجتماع، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11766) أدان فيه بأشد العبارات مقتل عنصر إسباني في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في سياق تبادل إطلاق النار على طول الخط الأزرق في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأعرب أعضاء المجلس عن تعاطفهم العميق مع أسرة الجندي الفقيد الذي كان أحد حفظة السلام ومع حكومة إسبانيا.

وأفاد أعضاء المجلس بأنهم يتطلعون إلى الإتمام العاجل لتحقيق كامل وشامل من قِبَل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتحديد الوقائع وإجلاء ملابسات الحادث.

الجمهورية العربية السورية

في ٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة، وقدمت أنجيلا كين، ممثِّلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، إحاطة للمجلس بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وقالت السيدة كين إن المزيد من التقدم قد أحرز بشأن تنفيذ القرار، حيث جرى بالفعل تدمير مرفق واحد من بين ١٢ من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وجارٍ تدمير مرفقين آخرين، كما دُمِّر ٩٧,٨ في المائة من جميع المواد الكيميائية المعلن عنها. وبشأن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية والتعديلات اللاحقة، أجرى فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية زيارته السابعة للبلد. وعقد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اجتماعات لمناقشة التقرير الثالث لبعثة المنظمة لتقصي الحقائق بشأن المزاعم المتعلقة باستخدام مواد كيميائية سمية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية، واتخذ المجلس قرارا بهذا الصدد. وزودت الجمهورية العربية السورية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمعلومات بشأن المزاعم المتعلقة باستخدام الكلورين كسلاح من قِبَل جهات فاعلة غير حكومية في البلد.

وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأقر بعض الأعضاء بالتقدم المحرز حتى الآن ودعوا إلى المزيد من التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشددوا أيضا على أهمية السعي إلى حل سياسي من خلال الحوار بين الأطراف السورية. ونوقشت أيضا تقارير بعثة المنظمة لتقصي الحقائق خلال المشاورات، حيث أعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء الاستنتاجات التي خلصت إليها التقارير ودعوا المجلس إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، بينما أعرب بعض الأعضاء عن شكوكهم بشأن الاستنتاجات وبشأن المنهجيات التي استندت إليها الاستنتاجات.

وفي ٦ شباط/فبراير، استمع المجلس في إطار البند المعنون ''مسائل أخرى'' إلى إحاطة قدمها السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، بشأن اللقاء التشاوري السوري – السوري الأول، الذي عُقد في موسكو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير، والذي يسّرت روسيا عقده. وقال السيد تشوركين إن هذه هي المرة الأولى التي يجلس فيها ممثلون عن حكومة الجمهورية العربية السورية وجماعاتٍ معارِضة مختلفة والمجتمع المدني على نفس الطاولة. وناقش المشاركون سُبل المضي قدما في إنهاء العنف في الجمهورية العربية السورية وتحقيق حل سياسي شامل، واتفقوا على مبادئ

موسكو المكونة من ١١ نقطة. ولقي الاجتماع ترحيبا من جانب المشاركين فيه، واتُّفق على الترتيب للقاء آخر في المستقبل القريب، يتولى الاتحاد الروسي تيسير عقده. وبعد الإحاطة، شدد بعض أعضاء المجلس على أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. ورحبوا أيضا بالتقدم المحرز في لقاء موسكو التشاوري وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلها الاتحاد الروسي في تنظيم اللقاء.

وفي ١٧ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة قدمها ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، بشأن التطورات الأخيرة في الحل السياسي للأزمة. وأشار السيد دي ميستورا إلى جهوده الرامية إلى تعزيز مبادرة ''التجميد'' التي قدمها وحذر من تصعيد القتال على أرض الواقع، خصوصا في شمال حلب، وريف دمشق، ودير الزور، والحسكة. وإذ شدد على أن الأزمة السورية لا يمكن كسبها بالوسائل العسكرية، دعا جميع الأطراف السورية إلى الاستجابة بصورة إيجابية لمبادرة ''التجميد''. وأبلغ المجلس بأن الحكومة أعربت، خلال زيارته الأخيرة إلى الجمهورية العربية السورية، عن رغبتها في وقف جميع الهجمات الجوية والقصف المدفعي في جميع أنحاء مدينة حلب لمدة ستة أسابيع وتنفيذ مبادرة ''التجميد'' في حي صلاح الدين في حلب. وقال السيد دي ميستورا إنه سيجري زيارة أخرى إلى الجمهورية العربية السورية لتقييم شروط التجميد. وإذ أثنى على جهود الاتحاد الروسي ومصر لتيسير الحوارات بين حكومة الجمهورية العربية السورية والجماعات المعارضة إضافة إلى التنسيق بين الجماعات المعارضة، فإنه أعرب عن أمله في أن تسهم هذه الجهود في تمهيد السبيل نحو مبادرة تجمع جميع الأطراف معا تحت رعاية الأمم المتحدة. وشدد أعضاء المجلس بالإجماع على أهمية السعي إلى تسوية سياسية للأزمة السورية وأثنوا على جهود السيد دي ميستورا في هذا الصدد. ورحب العديد من الأعضاء بمبادرة ''التجميد'' وباستجابة حكومة الجمهورية العربية السورية للمبادرة، وأعربوا عن أملهم في دخول المبادرة حيز النفاذ بسرعة. وأعربوا أيضا عن تقديرهم للاتحاد الروسي ومصر على جهودهما. واتخذ بعض الأعضاء موقفا حذرا إزاء مبادرة ''التجميد'' واقتراح حكومة الجمهورية العربية السورية، وشددوا على أنه ينبغي، في ضوء الهجوم الذي شنته الحكومة في شمال حلب، إجراء المزيد من التقييم للحالة على أرض الواقع.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مفتوحة استمع أثناءها إلى إحاطة قدمها كلٌ من كيونغ – وا كانغ، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، عن الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية وأزمة اللاجئين السوريين. وأخبرت

السيدة كانغ المجلس أنه بالرغم من جهود جميع الأطراف المعنية من أجل القيام بالأعمال الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، فقد استمر تدهور الحالة. وانتقدت جميع أطراف النزاع السوري لمواصلتها المواجهة العسكرية التي أسفرت عن وفيات وإصابات وتشريد المدنيين وتدمير الكثير من المرافق المدنية مثل المباني السكنية والمستشفيات والمدارس وغيرها من المرافق العامة. واتهمت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بمنع وصول المساعدات في الرقة ودير الزور. وأشارت أيضا إلى الاستبعاد التعسفي من قِبَل أفراد الأمن الحكوميين للإمدادات الطبية من المساعدات الإنسانية. وناشدت المجلس بذل كل ما في وسعه لمساءلة الأطراف وكفالة تقديم المساعدات إلى من هم بحاجة إليها. وإذ نوّهت بجهود السيد دي ميستورا الرامية إلى الدفع باتجاه حصول ''تجميد'' في حلب، فإنها أعربت عن استعداد الوكالات الإنسانية إلى توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في تلك المدينة. وناشدت أيضا جميع الجهات المانحة حضور مؤتمر إعلان التبرعات في الكويت وتقديم الأموال إلى الأمم المتحدة. وأشار السيد غوتيريس إلى اللاجئين المسجلين في البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية الذين يربو عددهم على ٣,٨ ملايين، وقال إن أزمة اللاجئين تقترب من نقطة تحول خطرة في ظل نضوب الموارد وتدهور ظروف المعيشة وتحمُّل المجتمعات المضيفة لما هو فوق طاقتها. وشدد على ضرورة إيلاء عناية أكبر لظروف اللاجئين دون سن ١٨ عاما، لا سيما ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ طفل لاجئ ولدوا في المنفى. وناشد أيضا الدول الأوروبية ودول الخليج تقديم المزيد من المساعدات إلى اللاجئين السوريين.

وأدلى ممثلو كلٍ من الجمهورية العربية السورية ولبنان وتركيا بكلمات أمام المجلس. وألقى ممثل الجمهورية العربية السورية باللوم على الجماعات الإرهابية في تدهور الحالة الأمنية في ذلك البلد، ودعا إلى بذل جهود أكبر لمجابهة الإرهاب. وشدد أيضا على أهمية الالتزام بالمبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وأشار ممثلا لبنان وتركيا إلى جهود بلديهما لاستقبال اللاجئين السوريين، وناشدا المجتمع الدولي تقديم المساعدة للبلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية على أساس مبدأ تقاسم الأعباء. وأدلى أعضاء المجلس ببيانات. وتم التوصل إلى توافق للآراء بشأن السعي إلى حل سياسي للأزمة السورية ودعم وساطة المبعوث الخاص دي ميستورا. بيد أنه جرى التعبير عن آراء مختلفة بشأن الخطوات المقبلة. ودعا بعض الأعضاء إلى اتخاذ المجلس لإجراءات عملية لكفالة التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة، بينما شدد أعضاء آخرون على أهمية موافقة البلدان المضيفة واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية.

اليمن

في ٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن اليمن في إطار البند المعنون ”أي مسائل أخرى“. وفي نهاية الجلسة، تلا رئيس المجلس ورقة معلومات للصحافة باسم أعضاء المجلس، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء إعلان الحوثيين أنهم سيقومون بقطع المحادثات وحل البرلمان والاستيلاء على جميع المؤسسات الحكومية في اليمن. وناشد الرئيس بأقوى العبارات جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي، والوثائق الختامية لمؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلام والشراكة، التي تنص على تحول ديمقراطي بقيادة يمنية. وأكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم الكامل للعمل الذي يقوم به المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، جمال بنعمر، دعما لعملية الانتقال اليمنية، والتزامهم بهذا العمل.

وفي ١٢ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة عن الحالة في اليمن. وقدم الأمين العام، بان كي – مون، ومستشاره الخاص المعني باليمن، جمال بنعمر، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات في اليمن. وقال الأمين العام إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمساعدة اليمن على التراجع عن حافة الهاوية وإعادة العملية السياسية إلى مسارها. وحث جميع الأطراف في اليمن على الاشتراك في المفاوضات والالتزام بالإطار المشترك على النحو المنصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي، والوثائق الختامية لمؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلام والشراكة الوطنية. وأعرب السيد بنعمر عن الأسف إزاء الإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذتها حركة أنصار الله في ٦ شباط/فبراير، وشدد على أن اليمن في مفترق طرق. وأبلغ عن جهود الوساطة التي اضطلع بها وأكد من جديد التزام الأمم المتحدة تجاه اليمن. وأدلى ممثلا اليمن وقطر أيضا ببيانين أمام المجلس.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت تلك الجلسة، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في اليمن. وحث بعض الأعضاء الحوثيين على المشاركة بحسن نية في المفاوضات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور الوساطة، وتطبيع الحالة الأمنية في العاصمة والمقاطعات أخرى، وترك مؤسسات الحكومة والمؤسسات الأمنية، والامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الأحادية الجانب. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم لجهود السيد بنعمر والتزامهم بها، وشددوا على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي.

وفي ١٥ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) بشأن اليمن، الذي يعكس النقاط المذكورة أعلاه، وقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11798) بشأن اليمن وكرر التأكيد على العناصر الرئيسية الواردة في القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥). ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف في اليمن، بمن فيهم الحوثيون، إلى الالتزام بحل خلافاتهم عن طريق الحوار والتشاور. ورحب أعضاء المجلس بكون الرئيس الشرعي لليمن، عبد ربه منصور هادي، لم يعد رهن الإقامة الجبرية، كما رحبوا باعتزامه المشاركة بحسن نية في المفاوضات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور الوساطة، وحثوا جميع الأطراف على تسريع هذه المفاوضات.

العراق

في ١٧ شباط /فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة عن الحالة في العراق. وقام الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، نيكولاي ملادينوف، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الوضع في العراق وعمل البعثة. وعرض السيد ملادينوف على المجلس التقرير الثاني للأمين العام عملا بالقرار ٢١٦٩ (٢٠١٤) (S/2015/82)، والتقرير الخامس للأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/70) بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات المفقودة. وقال إنه بالرغم من الأزمة الأمنية التي استمرت لمدة عام وفي خضم الشواغل الإنسانية المستمرة في العراق، هناك ما يدعو إلى ”التفاؤل الحذر“. وأردف قائلا إن الهدف الأكثر إلحاحا في العراق ما زال يتمثل في استعادة الأراضي التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وبينما يواصل تنظيم الدولة ارتكاب جرائم خطيرة ضد الرجال والنساء والأطفال، فقد تكاتف زعماء البلد السياسيون والدينيون وقادة المجتمع المحلي من أجل إنقاذ بلدهم من الإرهاب. وأضاف قائلا إن العراق يواجه عددا من التحديات السياسية والإنسانية والمالية الأخرى. ودعا الحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات سريعة بشأن التنفيذ الكامل للبرنامج الوزاري والاتفاق السياسي. وأدلى السفير محمد علي الحكيم، الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، أيضا ببيان في المجلس. وفي معرض شرحه للتدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية لمعالجة التحديات، شدد على أن تنظيم الدولة ما زال يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي وقد ارتكب جرائم وحشية جماعية ضد الشعب العراقي. ودعا المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة، إلى مواصلة تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وتعزيز مراقبة الحدود.

وفي المشاورات المغلقة، كرر أعضاء المجلس تأييدهم للحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى الدفع قدما بعملية سياسية شاملة للجميع وإصلاح الأمن والقيام بإصلاحات

اقتصادية واجتماعية؛ وتحقيق المصالحة الوطنية والمضي في تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة، ولا سيما الكويت. ودعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي إلى اتباع نهج يتسم بمزيد من التنسيق والتكامل في دعم العراق. وشدد الأعضاء أيضا على أهمية التنفيذ الكامل للقرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥) من أجل مواجهة تنظيم الدولة وغيره من المنظمات الإرهابية مواجهة فعالة.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، إحاطة للمجلس. وقال إن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ينذر بالمزيد من التصعيد وهو ما يمكن أن تكون له عواقب وخيمة لكلا الطرفين ولحل الدولتين. وأشار إلى أن الأمين العام كرر دعوته الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات أو إجراءات أحادية الجانب قد تزيد من تفاقم الانقسامات الحالية. وأضاف أن الحالة في غزة قد أصبحت مثيرة للقلق بشكل متزايد بعد ستة أشهر من النزاع؛ وقد تسبب الفشل في معالجة المسائل الملحة المتصلة بالحكم والأمن إلى جانب بطء وتيرة إعادة البناء في خلق أجواء مسمومة بشكل متزايد.

وخلال المشاورات المغلقة، دعا أعضاء المجلس إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين، في حين اقترح بعض الأعضاء تحسين البيئة الدولية للمضي قدما في المفاوضات بصورة جماعية. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق الشديد وأدان كثيرون استمرار خطة الاستيطان التي أعلنت عنها إسرائيل، واعتبروها مخالفة للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام محادثات السلام ، وطالبوا بالوقف الفوري والشامل لها. وشدد العديد من أعضاء المجلس أيضا على الحاجة إلى تحسين الحالة في الميدان وناشدوا المجتمع الدولي الوفاء بالتزامه بإعادة إعمار غزة في أقرب وقت ممكن.

أوروبا

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة علنية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو واستمع إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، فريد ظريف. وأبلغ السيد ظريف عن تشكيل حكومة جديدة في كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو ما أعقبه وقوع احتجاجات حاشدة، ودعا إلى مناقشات ”محسوبة“

للمسائل التي تثير الاحتجاجات حتى يتسنى للحكومة الجديدة إحراز تقدم في تحقيق أهدافها المعلنة. وناشد القادة في بلغراد وبريشتينا المشاركة بجدية في حوار مستمر واتخاذ الخيارات الصعبة اللازمة للاستقرار الإقليمي. وحث أيضا القادة في بريشتينا على إحراز المزيد من التقدم في مجال العدالة والمصالحة والمجال الاقتصادي والمجالات الأخرى. وأكد النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، إيفيكا داتشتش، وهاشم ثاتشي رئيس وزراء كوسوفو من جديد التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى حل مستدام.

ورحب أعضاء المجلس بمواصلة الحوار بشأن المسائل الفنية بين بلغراد وبريشتينا، وأعربوا عن تطلعهم إلى تطبيع العلاقات واستئناف الحوار الرفيع المستوى بين الجانبين لحل المسائل المعلقة. وكرر بعض الأعضاء تأكيد استمرار انطباق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ودعموا دور البعثة في الحد من التوترات وتعزيز التعاون. ورحب بعض الأعضاء بدور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في الحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن في كوسوفو.

رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

في ١٧ شباط/فبراير، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11784) بشأن ديبالتسيف. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء استمرار القتال في مدينة ديبالتسيف بأوكرانيا والمناطق المحيطة بها، مما أسفر عن خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين. وأعرب الأعضاء عن أسفهم لاستمرار العنف في الأيام الأخيرة في بعض أنحاء شرق أوكرانيا رغم إعلان وقف إطلاق النار في ١٥ شباط/فبراير. ودعا المجلس جميع الأطراف إلى وقف أعمال القتال على الفور، والتقيد بالالتزامات المتفق عليها في مينسك، بما في ذلك تيسير سبل الوصول أمام بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد الامتثال لاتفاقات مينسك والتحقق منه، ومعاملة الأفراد المحتجزين معاملة إنسانية.

وفي ١٧ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي يؤيد ”مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك“ المعتمدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ في مينسك؛ ويرحّب بالإعلان الصادر عن قادة الاتحاد الروسي وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا؛ ويدعو جميع الأطراف إلى أن تنفذ بالكامل ”مجموعة التدابير“. وأدلى بعض أعضاء المجلس ببيانات بعد التصويت. وأعرب كثيرون عن اقتناع راسخ بأنّ حل الوضع القائم في شرق أوكرانيا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تسوية سلمية للأزمة الراهنة. وأعرب بعض

الأعضاء عن القلق إزاء استمرار القتال الضاري ودعوا إلى وقف شامل لإطلاق النار فورا، وشددوا على الحاجة إلى ضمان إمكانية وصول المراقبين. وأشار بعض الأعضاء إلى أن اتفاقات مينسك تتيح فرصة حقيقية لإنهاء المأساة وأنه ينبغي لجميع الأطراف تنفيذ الاتفاقات بالكامل وتجنب اتخاذ تدابير من جانب واحد تتعارض مع روح الاتفاقات.

رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٢٧ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين قدمهما كل من الممثلة الخاصة للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا ورئيسة مجموعة الاتصال الثلاثية، هايدي تاغليافيني، ورئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إيرطغرول أباكان. وقالت السيدة تاغليافيني إن الحالة في شرق أوكرانيا وصلت إلى مفترق طريق بين إحراز المزيد من التقدم نحو السلام أو تصعيد النزاع. وقد حدث انخفاض كبير في أعمال القتال في أوكرانيا، وتم البدء في سحب المعدات الثقيلة وفقا لاتفاقات مينسك. واستدركت قائلة إن هذه التطورات ما هي إلا بداية لعملية طويلة. وأضافت أنه لا غنى عن وقف دائم لإطلاق النار ومواصلة تهدئة الوضع، بما في ذلك سحب المعدات العسكرية الثقيلة، من أجل إحراز المزيد من التقدم.

وشدد السيد أباكان على أن البعثة تعمل من أجل التنفيذ التام لـ ”مجموعة التدابير“، التي تعتبر كلا لا يتجزأ. وأبلغ المجلس أنه هناك مؤشرات هامّة على أن الطرفين يتخذان خطوات للوفاء بما عليهما من مسؤوليات في إطار مجموعة تدابير مينسك. وأردف قائلا إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لاحظت حركة الأسلحة الثقيلة خارج خط التماس في عدة حالات، ولكن هناك فرقا واضحا بين هذا النشاط والقدرة على التحقق من أن تلك الأسلحة قد تم بالفعل سحبها وتخزينها على نحو سالم وآمن. ومن أجل تيسير سحب الأسلحة الثقيلة من منطقة أمنية محددة ورصده والتحقق منه، تحتاج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قدرا كافيا من المعلومات الأساسية المحسنة، وينطبق المطلب نفسه على رصد انسحاب الوحدات المسلحة الأجنبية والمرتزقة. والبعثة بحاجة أيضا إلى قدرات تكنولوجية معززة وما يلزمها من موظفين خبراء . وأضاف أن البعثة ستكون بحاجة إلى التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

وبعد الإحاطة، عقد أعضاء المجلس جلسة تحاور غير رسمية مع السيدة تاغليافيني والسيد أباكان.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ١ شباط/فبراير، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11762) عن مقتل مواطن ياباني، يدعى كينجي غوتو، على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقد أدان أعضاء المجلس بشدة هذا القتل البشع الجبان وأكدوا ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية المستنكرة إلى العدالة. وشدد أعضاء المجلس مرة أخرى على ضرورة التغلب على تنظيم داعش واستئصال أفكار التعصب والعنف والكراهية التي يتبناها. وطالب الأعضاء بإطلاق سراح جميع الرهائن الذين يحتجزهم تنظيم داعش وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة على نحو فوري وآمن وبدون شروط. وأشار الأعضاء أيضا إلى أن التنظيم مدرج في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، ولذلك فهو خاضع لتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة الواردين في القرار ٢١٦١ (٢٠١٤). وأكد أعضاء مجلس الأمن مجدداً ضرورة التصدي بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية، وأن أي عمل إرهابي هو عملٌ إجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه ومكان وتوقيت ارتكابه وهوية مرتكبيه.

وفي ٢ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11763) بشأن جماعة بوكو حرام، أدان فيه بأشد العبارات الهجمات التي وقعت في نيجيريا وضد القوات التشادية في الكاميرون. وأدان أعضاء المجلس بأشد العبارات استمرار تصعيد الاعتداءات التي ارتكبها إرهابيون تابعون لجماعة بوكو حرام في ١ شباط/فبراير في مايدوغوري، ولاية بورنو، فضلا عن تزايد الهجمات في منطقة حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك الهجمات ضد وحدة الجيش التشادي التي تم نشرها لمحاربة جماعة بوكو حرام في الكاميرون بناء على طلب السلطات الكاميرونية وبالتعاون معها، في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير بالقرب من مدينة فوتوكول الحدودية ، والتي قتل خلالها ٤ جنود تشاديين وأصيب ١٢ آخرون بجروح.

وفي ٣ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11764) بشأن جريمة قتل الطيار بالقوات الجوية الأردنية معاذ الكساسبة. وأدان أعضاء المجلس بشدة هذا القتل البشع الجبان وأكدوا ضرورة تقديم مرتكبي هذ العمل الإرهابي المستنكر إلى العدالة. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة التغلب على تنظيم داعش واستئصال أفكار التعصب والعنف والكراهية التي يتبناها. وطالب أعضاء المجلس بإطلاق سراح جميع الرهائن الذين يحتجزهم تنظيم داعش وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة على

نحو فوري وآمن وبدون شروط. وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى أن تنظيم داعش مدرج في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، ولذلك فهو خاضع لتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة الواردين في القرار ٢١٦١ (٢٠١٤). وأكد الأعضاء مجدداً ضرورة التصدي بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للأخطار التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية، وأن أي عمل إرهابي هو عملٌ إجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه ومكان وتوقيت ارتكابه وهوية مرتكبيه.

وفي ٥ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11763) بشأن الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام ضد القوات التشادية والمدنيين على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، بما في ذلك الهجمات ضد وحدة الجيش التشادي التي تم نشرها لمحاربة جماعة بوكو حرام في الكاميرون ونيجيريا، في ٣شباط/فبراير ، وقتل فيها ١٣ جنديا تشاديا وأصيب ٢١ آخرون بجروح، والهجمات التي وقعت ضد السكان المدنيين والجنود الكاميرونيين وأسفرت عن قتل ٣ جنود كاميرونيين على الأقل وعدد كبير من المدنيين في فوتوكول في ٤ شباط/فبراير.

في ١٢ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، الذي زاد من تعزيز التدابير الدولية الرامية إلى تقييد تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم تنظيم داعش، وجبهة النصرة وسائر ما يرتبط بتنظيم القاعدة من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بما في ذلك اتخاذ تدابير جديدة تتعلق بتجارة النفط ومنتجات النفط والقطع الأثرية الآتية من الجمهورية العربية السورية والعراق. وبعد اتخاذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، أخذ بعض أعضاء المجلس الكلمة لتأكيد التزامهم مجددا بمكافحة الإرهاب.

وفي ١٣ شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام في تشاد والكاميرون والنيجر (SC/11780). وأدان المجلس بأشد العبارات الهجمات التي شنها إرهابيون تابعون لجماعة بوكو حرام في ١٣ شباط/فبراير في نغوبوا بتشاد ضد المدنيين، فضلا عن الهجوم الذي وقع في ٨ شباط/فبراير في كيراوا بالكاميرون، والهجمات التي وقعت في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير في ديفا بالنيجر. وكرر أيضا المجلس تأكيد تصميمه على محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وفقا للمسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ١٥ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا بشأن قتل ٢١ مصريا (SC/11782). وأدان أعضاء المجلس بشدة ما بدا أنه جريمة القتل نكراء وجبانة ارتُكبت في

ليبيا ضد ٢١ مصريا من المسيحيين الأقباط على يد جماعة تابعة لتنظيم داعش. وأظهرت هذه الجريمة مرة أخرى وحشية تنظيم داعش، المسؤول عن الآلاف من الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد أشخاص من جميع الأديان والأعراق والجنسيات، دون إيلاء اعتبار لأي من القيم الأساسية للإنسانية. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم مع أسر الضحايا وحكومة مصر وكذلك أسر جميع ضحايا تنظيم داعش وعن خالص تعازيهم لها. وكرر الأعضاء إدانتهم القوية لاضطهاد أشخاص أو طوائف بأسرها على أساس الدين أو المعتقد.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا بشأن ليبيا (SC/11792). وأدان أعضاء المجلس بشدة الهجوم بالقنابل الذي وقع في القبة بليبيا في ٢٠ شباط/فبراير، وأعلنت جماعة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم تنظيم داعش، مسؤوليتها عن تنفيذه مما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى. وأعربوا لأسر ضحايا هذه العمل الشنيع عن عميق تأثرهم وخالص تعازيهم وعن تمنياتهم بالشفاء العاجل للجرحى. وشدد أعضاء المجلس مرة أخرى على ضرورة التغلب على تنظيم داعش واستئصال أفكار التعصب والعنف والكراهية التي يتبناها.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11762) عن قيام تنظيم داعش باختطاف مسيحيين سوريين. وأدان أعضاء المجلس بشدة قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم تنظيم داعش، باختطاف أكثر من ١٠٠ آشوري في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ في شمال شرق الجمهورية العربية السورية إضافة إلى تدمير مواقع مسيحية ومواقع دينية أخرى وتدنيسها. وأظهرت هذه الجرائم مرة أخرى وحشية تنظيم داعش، المسؤول عن آلاف الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد أشخاص من جميع الأديان والأعراق والجنسيات دون إيلاء اعتبار لأي من القيم الأساسية للإنسانية.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، أصدر رئيس المجلس بيانا صحفيا (SC/11804) عن قيام تنظيم داعش بتدمير التحف الدينية والثقافية في الموصل. وأدان أعضاء المجلس بشدة الأعمال الإرهابية البربرية الجارية في العراق التي يرتكبها تنظيم داعش، بما في ذلك اختطاف ١٠٠ من رجال القبائل السنية من خارج مدينة تكريت في ٢٥ شباط/فبراير؛ وحرق ٤٥ عراقيا في بغداد في ١٧ شباط/فبراير؛ والهجمات اليومية المستمرة التي تستهدف المدنيين في بغداد؛ والتدمير المتعمد للقطع الدينية والثقافية التي لا يوجد لها بديل والمحفوظة في متحف الموصل، وحرق آلاف الكتب والمخطوطات النادرة في مكتبة الموصل. وكرر الأعضاء إدانتهم لتدمير التراث الثقافي في العراق والجمهورية العربية السورية، ولا سيما ما ارتكبه تنظيم داعش.

صون السلام والأمن الدوليين

في ٢٣ شباط/فبراير ، بناء على مبادرة من الصين التي تولت رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين: التفكُّر في التاريخ والتأكيد من جديد على الالتزام القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“. وترأس الاجتماع وزير خارجية الصين، وانغ يي. وحضر الأمين العام بان كي – مون الاجتماع، إلى جانب عدد من وزراء الخارجية الآخرين ومسؤولين رفيعي المستوى من العواصم. وأدلى اثنان وثمانون من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ببيانات بشأن هذا الموضوع خلال الاجتماع.

وفي ملاحظاته، أكد الأمين العام على أهمية احترام المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق. وقال إن الالتزام بمنع نشوب النزاعات المسلحة من خلال التسوية السلمية للمنازعات وحماية حقوق الإنسان يشكل جوهر الميثاق. وأشار الأمين العام إلى أن ما يضعف السيادة هو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأكد إنه كلما قل اعتبار السيادة جدارا أو درعا، كلما كانت هناك فرص أفضل لحماية الشعوب وحل المشاكل المشتركة.

وأكدت الدول الأعضاء مجددا في بياناتها التزامها بمبادئ الميثاق، ولا سيما تلك المبادئ التي تدعم الجهود الجماعية الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، والدور الرئيسي للمجلس في هذا الصدد، فضلا عن ضرورة اتخاذ إجراءات مبكرة لضمان منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. وشدد وزير خارجية الصين على أهمية إنشاء نوع جديد من العلاقات الدولية التي تقوم على التعاون المفيد لجميع الأطراف ودعا، إلى جانب العديد من أعضاء المجلس الآخرين، إلى اعتماد المجلس تدابير لمنع نشوب النزاعات واستعادة السلام وإعادة الإعمار على وجه السرعة. وأكدوا على أنه ينبغي لجميع البلدان أن تعزز الوعي بشأن التعاون وحل التحديات المعقدة من خلال المفاوضات والتعاون. وأشاروا أيضا إلى الدور الحيوي الذي تؤديه مبادئ السيادة والمساواة والاحترام المتبادل في اختيار طريق التنمية والنظام الاجتماعي، والتقيد بالقانون الدولي ومعايير العلاقات الدولية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ودعا بعض الأعضاء إلى قيام المجلس باتخاذ تدابير مبكرة ووقائية استجابة لمؤشرات الإنذار المبكر للنزاع. وأثيرت أيضا خلال المناقشة المفتوحة قضايا إقليمية ومواضيعية مثل أوكرانيا والجمهورية العربية السورية وعملية السلام في الشرق الأوسط والحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإصلاح مجلس الأمن.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)

في ٢٤ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إيفيكا داتشتش. وقدم السيد داتشتش إحاطة إلى المجلس بشأن أولويات الرئيس الصربي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشراكة المنظمة مع الأمم المتحدة. وأكد على الحاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بإعادة بناء الثقة واستئناف العمل في إطار الجهود المشتركة لتعزيز الأمن في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقال إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما فتئت تحاول إيجاد حل سياسي لأزمة أوكرانيا، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى التقيد بـ ”مجموعة التدابير“ المتفق عليها في مينسك في ١٢ شباط/فبراير.

ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. ودعوا جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لقرار المجلس ٢٢٠٢ (٢٠١٥) فضلا عن ”مجموعة التدابير“ المتفق عليها في مينسك، والعمل من أجل السلام الدائم والاستقرار في أوكرانيا. وشدد بعض الأعضاء على أهمية إتاحة إمكانية وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصورة كاملة إلى جميع المناطق حتى تتمكن من الإشراف على تنفيذ ”مجموعة التدابير“.

عدم الانتشار (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

في ٢٦ شباط/فبراير، استمع مجلس الأمن خلال مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، السفير رومان أويارزون، الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة. وقدم السفير أويارزون إلى المجلس إحاطة عن أعمال اللجنة خلال الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، بما في ذلك مواصلة نظرها في التقرير النهائي الصادر عام ٢٠١٥ لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) (انظر S/2015/131) والانتهاء من تحديث المبادئ التوجيهية للجنة ورسالة لطلب المزيد من المعلومات فيما يتعلق باقتراح اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم المساعدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وناقش رصد الفريق لتنفيذ أحكام الجزاءات. ولاحظ الرئيس أيضا أن اللجنة تلقت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقريرين إضافيين عن التنفيذ من الدول الأعضاء وأن عدد الدول التي قدمت تقارير عن التنفيذ وصل الآن إلى ٩٨ دولة.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم وجود ما يشير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة للتخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية، وحثوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها دون تأخير. وأكد أعضاء آخرون بالمجلس أن الحوار والتشاور يمثلان السبيل الوحيد لحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وأنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس، وتجنب المواجهة وتهدئة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف.

ودعا عدد من أعضاء المجلس اللجنة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة وجيدة التوقيت بشأن التوصيات الواردة في التقرير النهائي. وأعربوا عن قلقهم إزاء الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها الشركة التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية Ocean Maritime Management Company، المدرجة في قائمة الجزاءات، والتي أعادت تسمية معظم السفن المرتبطة بها، ودعوا إلى التنفيذ الصارم من جانب جميع الدول الأعضاء لأحكام قرارات المجلس ضد هذا الكيان المدرج في القائمة. وأشار أعضاء آخرون بالمجلس إلى أن التقرير يحتاج إلى دراسة جادة من قبل حكوماتهم وشددوا على أن أي إجراء متابعة ينبغي اتخاذه بتوافق الآراء بين أعضاء اللجنة وينبغي توخي الحذر، وذلك من أجل تجنب إحداث أثر سلبي على الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أن تعزيز الجزاءات تحت مسمى توضيح المعلومات ينبغي تفاديه. وفيما يتصل بالتوصية المتعلقة بالاستثناءات من الحظر ما دام قد تم تأكيد استخدام المواد للأغراض الإنسانية فقط، فقد رأى بعض أعضاء المجلس عدم جدوى هذه التوصية من الناحية العملية بينما أكد آخرون وجاهتها وضرورة أن تواصل اللجنة معالجة هذه المسألة.